7

RIGHTS RADAR

اليمن: حجور، وحشية الانتهاكات

تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان في مناطق حجور، محافظة حجة

حزيران/يونيو 2019

RIGHTS
RADAR

RIGHTS RADAR

اليمن: حجور، وحشية الانتهاكات

تقرير عن انتهاكات حقوق الانسان في مناطق حجور، محافظة حجة

حزيران/يونيو 2019

المقدمة

قبائل حجور، مديرية كَشِر:

قبائل حجور يقطنون مديرية كشر وهي إحدى مديريات محافظة حجة الواقعة في الشمال الغربي للجمهورية اليمنية يبلغ عددها سكانها حوالي 120000 نسمة، تبعد عن عاصمة محافظة حجة 165 كيلو متر، تحدها من الشرق مديريتا صوير والمدان بمحافظة عمران، ومن الغرب مديريتا خيران المحرق ومستبأ، ومن الجنوب مديريات الجميمة وأفلح الشام وكحلان الشرف، ومن الشمال مديريتا وشحة وقارة، وتعتمد في معيشتها على الزراعة والرعي والتجارة.

الصراع بين قبائل حجور في مديرية كشر بمحافظة حجة وبين جماعة الحوثي المسلحة يعود إلى أيار/مايو 2011، عندما حاولت جماعة الحوثي اجتياح مديرية كشر بعدد من الآليات العسكرية، مستغلة احداث ثورة شباط/فبراير 2011، حيث اندلعت على اثرها مواجهات مسلحة استمرت عاماً كاملاً، سقط على إثرها العديد من القتلى والجرحى من الجانبين، تمكنت خلالها قبائل حجور من صد جماعة الحوثي المسلحة والدفاع عن أنفسهم وقراهم.

بعد ذلك لجأت جماعة الحوثي إلى استخدام الوساطات للصلح بينها وبين قبائل حجور في مديرية كشر، واستطاعت من خلال الصلح الحفاظ على مواقعها في حدود مديرية مستبأ، وبالمقابل ظلت القبائل محتفظة بكامل مديرية كشر وملتزمة ببنود الصلح وبالاتفاقيات التي أبرموها مع جماعة الحوثي منذ العام 2011 حتى وقع الانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثي وقوات حليفها السابق الرئيس الراحل علي صالح على السلطة الشرعية في اليمن في 21/9/2014 حين سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية، إلا أن مناطق قبائل حجور استمرت خارج سيطرة جماعة الحوثي.

في يوم 20/1/2019 اندلعت مواجهات مسلحة عنيفة بين جماعة الحوثي وبين قبائل مناطق حجور، وقام مسلحو جماعة الحوثي بمحاصرة هذه المناطق من جميع الجهات بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة استمرت مدة (51 يوماً) حتى تمكنت قوات الحوثي من اجتياحها والسيطرة الكاملة عليها بتاريخ 11/3/2019، وعلى إثرذلك قامت بارتكاب مختلف أنواع الانتهاكات في حق سكان مناطق حجور، من قتل واختطاف وتفجير وحرق المنازل ونهب وإتلاف الممتلكات وغيرها واستمرت في ممارسة هذه الانتهاكات لعدة أسابيع وبشكل هستيري غير مبرر.

منهجية التقرير

المنهجية التي اتبعت في إعداد التقرير:

1. المهنية والموضوعية والحياد.
2. الاعتماد على فريق رصد حقوقي ميداني.
3. الاستماع لشهادات الشهود.
4. مقابلة الضحايا وأقاربهم.
5. التوثيق الفوتوغرافي (فيديو – صور).

أهداف التقرير:

1. تسليط الضوء على حجم ونوع الانتهاكات التي ارتكبت ضد أبناء قبائل حجور، في محافظة حجة، غربي اليمن.
2. توثيق الانتهاكات التي تعرض لها سكان مناطق حجور والتي ترقى بعضها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
3. اطلاع الرأي العام المحلي والدولي على حجم ونوع الانتهاكات التي تعرض لها سكان مناطق حجور.
4. توفير مرجع حقوقي يسعى الى عدم إفلات المرتكبين لهذه الانتهاكات من العقاب.

ملخص تنفيذي

وفقاً لفريق الرصد الميداني التابع لمنظمة رايتس رادار، تم توثيق (20561) انتهاكاً لحقوق الانسان في مناطق قبائل حجور، بمديرية كشر في محافظة حجة، شمالي غرب اليمن، من قبل جماعة الحوثي المسلحة، خلال الفترة من 1 كانون ثاني/يناير 2019 إلى 20 نيسان/أبريل 2019.

وقد تنوعت هذه الانتهاكات بين القتل العمد، والاعتداءات الجسدية، والاعتقالات، والاختطافات والاخفاء القسري، وعمليات التهجير والنزوح القسري، بالإضافة الى عمليات تدمير المنازل والممتلكات الخاصة، وانتهاكات حقوق المرأة والطفل وحق التعليم، وتفجير وقصف ونهب المنشآت الصحية وكوادرها، والاعيان والمواقع التاريخية ومصادرة حرية الفكر ودور العبادة، وممارسة التعذيب وسوء المعاملة.

تضمن التقرير عملية توثيق (117) حالة قتل بين المدنيين، و(537) حالة إصابة، و(22) حالة تعذيب وسوء معاملة للمعتقلين، كما رصد فريق التوثيق (337) حالة اعتقال تعسفي.

أما بخصوص الانتهاكات ضد الممتلكات الخاصة فقد تم رصد (740) حالة، منها (25) حالة تفجير، و(67) حالة اقتحام وتفتيش، و(2) حالة حرق بمادة البنزين، و(202) حالة اقتحام ونهب، و(174) حالة نهب واحتلال، و(153) حالة تدمير جزئي، و(14) حالة قصف نتج عنه حريق، و(65) حالة قصف نتج عنه تدمير كلي، و(45) حالة قصف ونهب واحتلال.

كما وثق فريق الرصد (3979) حالة نهب للممتلكات الخاصة للمواطنين منها (713) نهب أثاث المنازل، و(65) نهب سيارات مختلفة الأنواع، و(45) نهب ومصادرة شاحنات، و(15) حالة مصادرة دراجات نارية، و(12) حالة نهب محلات تجارية كبيرة، و(19) حالة نهب محلات تجارية صغيرة، و(8) حالات نهب مستوصفات طبية، و(2) حالة نهب وكالة توزيع الغاز، و(65) حالة نهب مولدات كهربائية مختلفة الاحجام، و(3000) حالة اتلاف مزارع، و(23) حالة مصادرة مضخات مياه والعديد من حالات نهب مكتبات خاصة.

كما تم توثيق حالات تهجير قسري لأكثر من (882) أسرة، وحالات نزوح لأكثر من (1250) أسرة.

وبخصوص انتهاكات الحق في التعليم وثق فريق الرصد إغلاق (107) مدرسة وتعطيل الدراسة فيها، واحتلال (18) مدرسة واتخاذها ثكنات عسكرية من قبل مسلحي جماعة الحوثي، واستخدام (22) مدرسة أخرى مأوى للنازحين، وحرمان (10000) طالبة وطالبة من التعليم، وحرمان (1300) معلم من مرتباتهم، واجبار (75) معلماً على حضور دورات جماعة الحوثي الطائفية في محاول منها لعمل غسيل مخ للمدرسين.

وفيما يخص الانتهاكات الحوثية لحقوق الطفل تم رصد (270) حالة انتهاك منها (15) حالة قتل، و(33) حالة إصابة، و(110) حالة تجنيد أطفال، و(5) حالات اختطاف، أمام بخصوص الانتهاكات ضد حقوق المرأة فقد تم توثيق (93) حالة انتهاك، منها (12) حالة قتل، و(15) حالة إصابة، و(6) حالات اجهاض، و(7) حالات ولادة غير آمنة، و(53) حالة نهب مدخرات.

وفيما يخص الانتهاكات الخاصة بالأعيان والمواقع التاريخية فقد وثق فريق الرصد (6) حالات انتهاك، منها حالة تفجير واحدة، و(5) حالات احتلال واتخاذها ثكنات عسكرية ومخازن أسلحة. أما الانتهاكات التي طالت المنشآت الصحية وكوادرها الطبية فقد وثق فريق الرصد (36) حالة انتهاك، منها، (2) حالة قصف منشآت، (8) حالات نهب، وحالة اعتقال واخفاء قسري، و(25) حالة تهجير قسري للكوادر الطبية.

وبشأن الانتهاكات حول مصادرة حرية الفكر ودور العبادة وثق فريق الرصد (175) حالة انتهاك منها (2) حالة تفجير مساجد ومدرسة تحفيظ قرآن، و(3) حالات اعتقال خطباء، و (122) حالة فرض أئمة وخطباء من عناصر جماعة الحوثي، وتهجير أكثر من (50) من الأئمة والخطباء.

كما تم الاعتداء على محلات الصرافة ومصادرة الحوالات النقدية، حيث وثق فريق الرصد (9) حالات انتهاك منها،(5) حالات إغلاق محلات صرافة، و(4) حالات نهب حوالات مواطنين. ووثق فريق الرصد حالات كثيرة لحصار المواطنين والتضييق عليهم من قبل مسلحي جماعة الحوثي الذين استحدثوا نحو (45) نقطة عسكرية.

الإطار القانوني:

الجمهورية اليمنية طرف في عدد (53) اتفاقية دولية وميثاقا واعلاناً عالمياً وعدد(5) بروتوكولات اضافية ملحقة، منها عدد (20) اتفاقية وإعلان وبروتوكول تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، ابرزها اتفاقية جنيف بشان حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما ان اليمن يعتبر مُلزما بقواعد القانون الدولي الإنساني (دون الحاجة إلى انضمام رسمي لتلك القواعد التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولكون الجمهورية اليمنية صادقت على تلك الاتفاقيات فإنها ملزمة بتوفير الحماية للسكان المدنيين ووجوب احترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني)، واتفاقية حماية جميع الاشخاص من الإخفاء القسري، والتي تفرض على كافة اطراف النزاع المسلح في اليمن بما فيها الجماعات المسلحة غير النظامية، الالتزام بما ورد من مبادئ في الاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، وكذا اعلان التزامهم وتطبيقهم عمليا لكافة مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني بما في ذلك مبدأ التمييز والتناسب وحماية المدنيين والاعيان المدنية من أي اعتداء، شاملة الطواقم الطبية والنشطاء والإعلاميين والآثار الثقافية والمباني الطبية.

توصف الحرب الدائرة في اليمن بأنها نزاع مسلح غير دولي، وتشير القرارات التي اصدرها مجلس الأمن الدولي من بينها القرار (2216) إلى ذلك التوصيف، ومن بين المعاهدات والاتفاقيات الحاكمة لمسألة الصراع المسلح غير الدولي، والقواعد الدولية المطبقة، فإن جماعة الحوثي بوصفها جماعة مسلحة استولت على جزء كبير من السلطة في اليمن بطريقة غير مشروعة، وأصبحت تسيطر على محافظات يمنية من بينها العاصمة صنعاء، وبالتالي فإنها أصبحت مسؤولة مسؤولية قانونية عن كافة الانتهاكات بحق المدنيين.

أبرز الانتهاكات الموثقة

وثق فريق الرصد الميداني التابع لمنظمة رايتس رادار جملة من الانتهاكات التي مارسها مسلحوا جماعة الحوثي منذ الهجوم المسلح على قبائل حجور في مديرية كشر، خلال الربع الأول من العام 2019، وتتمثل هذه الانتهاكات في الآتي:

الحصار والتجويع:

قامت جماعة الحوثي المسلحة بفرض حصار شامل على أبناء قبائل حجور في مديرية كشر من جميع الجهات وتتمثل في الآتي:

1. استحداث عدد (45) نقطة عسكرية لغرض منع دخول وخروج المواطنين.
2. منع دخول المواد الغذائية والمياه والدواء وإسعاف المرضى.
3. القيام بالاختطافات ومصادرة الممتلكات.
4. قطع شبكة الاتصالات الهاتفية والانترنت بشكل كامل وهذا بطبيعته جعل المديرية معزولة عن العالم ولا يُعلم شيء عما يجري فيها.
5. عدم وصول أي مساعدات إغاثية من المنظمات الإنسانية الى مناطق حجور، حيث في الغالب تنشط المنظمات الإنسانية الدولية بشكل كبير في المناطق التي تعاني موجات الحروب والصراعات المسلحة، غير أنه لوحظ عدم وجود أي نشاط لتلك المنظمات في مناطق حجور وهو ما يشير الى أحد أمرين:

- إما أن موظفيها منعوا من الدخول الى تلك المناطق من قبل مسلحي جماعة الحوثي التي تحكم الحصار عليها، أو أن تلك المنظمات منحازة في أنشطتها وتعمل وفق أجندة جماعة الحوثي وخرجت عن الاطار الإنساني الذي وجدت من أجله.

حالات القتل:

وثّق فريق الرصد الميداني التابع للمنظمة ما أمكنه من حالات القتل العمد للمدنيين التي ارتكبتها جماعة الحوثي المسلحة بحق أبناء قبائل حجور بطرق مختلفة ومتنوعة منها ما تم بالقصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة كمدفعية الهاون والهاوزر والكاتيوشا والصواريخ البالستية، ومنها حالات القنص والقتل المباشر.

وقد بلغت حالات القتل (117) حالة بما فيها حالات قتل نساء وأطفال.

الفقرة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمنت حق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة والأمان على نفسه، وضمنته قواعد القانون الدولي الإنساني باعتباره حقاً غير قابل للمساس أو التصرف به تحت أي ظرف، وأكدته كذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عام 1966 والتي نصت على الحق في الحياة.

استمع فريق الرصد الميداني إلى عدد من شكاوى أهالي الضحايا وشهادات شهود لبعض الوقائع:

واقعة قتل وتمثيل واخفاء جثة (أ، ع ،أ، ن):

أفاد نجل الضحية (م، أ، ع ،أ) بأن مجموعة مسلحة تابعين لجماعة الحوثي قامت بحصار المنزل من جميع الجهات "ثم باشرت بالقصف على المنزل واقتحامه وعند محاولة والدي - الضحية - الخروج من المنزل باشرت بإطلاق الرصاص عليه وقتله أمام أعيننا، أنا واخوتي ووالدتي وجدتي والدة الضحية، ولم تكتفي بقتله بل قامت بالتمثيل بجثته وتشويه ملامح وجهه وتقطيع جثته، ثم حاولنا أخذ الجثة لغرض دفنها لكنهم منعونا وظلت الجثة لمدة ثلاثة أيام ثم أخذوها معهم ولا نعلم مصيرها حتى الآن".

الشاهد (ج، ح، ع) أفاد في شهادته بأنه أثناء تواجده في منزله بالقرب من منزل الضحية سمع صوت الرصاص ومقذوف لا يعلم ما هو نوعه وعند خروجه رأى عددا من المسلحين الحوثيين يطوقون منزل الضحية من كل جانب ويطلقون الرصاص على منزل الضحية.

وأضاف "سمعت صراخ أولاد الضحية وزوجته عند مقتل والدهم، وقد شاهدت المسلحين الحوثيين وهم يمثلون بجثة الضحية من خلال افراغ عدة طلقات رصاص في مختلف أجزاء جسمه".

الشاهد (ع، م، ن) أكد ما شهد به الشاهد الأول، وأضاف أنه شاهد الواقعة من سطح منزله المطل على منزل الضحية، وذكر أن الحوثيين منعوا السماح لأسرته بدفنه، وتركوا الجثة ثلاثة أيام تحت حراستهم ثم أخذوها حتى الآن.

حالات الإصابات:

اليمن: حجور، وحشية الانتهاكات

مبدأ السلامة الجسدية للإنسان أمر شددت عليه جميع القوانين وأكدته الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حيث اقرت بأن لكل فرد الحق في احترام حياته وكرامته وسلامته الجسدية والمعنوية وكل ما لا يمكن فصله عن شخصيته فحق السلامة الجسدية يعد من حقوق الانسان غير قابلة للتصرف تحت أي ظرف.

حالات الإصابات

التي ارتكبتها جماعة الحوثي

المسلحة بحق أبناء حجور

537

رجال	النساء	الأطفال
489	15	33

ورغم أهمية وقداسة هذا المبدأ فقد وثق فريق الرصد الميداني التابع لمنظمة رايتس رادار عدد (537) حالة اعتداء على السلامة الجسدية (إصابات) في مناطق قبائل حجور بعضها إعاقات دائمة حتى الأطفال والنساء لم يسلموا من ذلك، والجدول الآتي يوضح الحالات من كل فئة:

حالات الخطف والإخفاء القسري:

نفذت جماعة الحوثي حملة اختطافات واسعة بلغت (337) حالة بينها حالات اختطاف أطفال وحالات تعرضت للإصابة البالغة، بينها حالات إعاقات دائمة، حيث قامت جماعة الحوثي المسلحة بنشر النقاط العسكرية في الطرقات بالإضافة إلى مداهمة القرى والمنازل واعتقال كل من وجدوه فيها بما فيهم الأطفال والمعاقين والجرحى حسب الهوية، كما اختطفت بعضهم من المستوصفات والمراكز الطبية، وكذلك اختطاف المسافرين والمقيمين من أبناء قبائل حجور في المحافظات التي تحت سيطرة جماعة الحوثي بحسب الهوية.

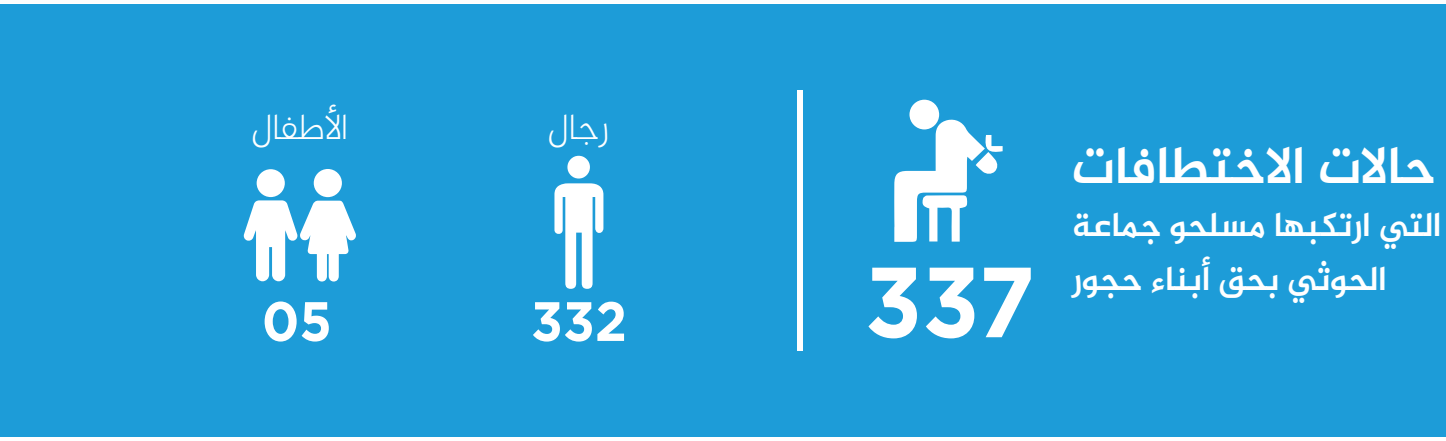

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل فريق الرصد التابع لمنظمة رايتس رادار، أفاد الضحية (ي،ق،ع،ر) وهو أحد أقارب الضحية(ح، ق،ر) كما أفاد الشاهد (ع، ع، ص)، والشاهد(ن ، م، أ، ب) أن المسلحين الحوثيين قاموا في يوم الاثنين 2019 /11/3 باختطاف الضحية المشار إليه آنفا في إحدى نقاطهم الأمنية بمديرية كشر واقتادوه إلى جهة مجهولة ولا يعلم عنه أهله شيئا حتى الآن.

وبخصوص الضحية (خ، م،أ،ب) أفاد أحد أقاربه (ن، م، أ، ب) والشاهد(ع، ي، س، ق) أنه في يوم الأحد الموافق 17/3/2019 قام مسلحون من جماعة الحوثي باختطاف الضحية المشار إليه من احدى نقاطهم الأمنية أثناء سفره، ولا يزال مصيره مجهولاً حتى الآن.

قصف وتدمير المنازل:

تجرم قواعد القانون الدولي الإنساني الاعتداء على الاعيان المدنية وممتلكات المدنيين ومنها المنازل، حيث تحرم اطلاق القذائف العشوائية أو الموجهة في المناطق الآهلة بالسكان كالمدن والقرى، حيث نصت المادة (46) من اتفاقية لاهاي الرابعة على احترام شرف الاسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة وعدم جواز مصادرة الملكية الخاصة، ونصت المادة التي تليها مباشرة على حظر السلب حظراً تاماً، وأمرت السلطات بإصدار لوائح جنائية تنهى عن السلب ومعاقبة من يرتكبها سواء كان مدنياً أو عسكرياً، كما نصت المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة على حظر تدمير الممتلكات الخاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بحق أفراد أو جماعات أو بالدولة والسلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية والإنسانية.

وقد وثق فريق الرصد الميداني التابع لمنظمة رايتس رادار (740) حالة انتهاك لمنازل المواطنين، منها (25) منزلاً تم تفجيرها وتدميرها بطريقة مباشرة باستخدام مادة الديناميت شديدة الانفجار. وتأخذ جرائم تفجير المنازل بمادة الديناميت طابع الجرائم الإرهابية، كون الانتقام وإلحاق الأذى النفسي والخسائر المادية بالأسرة وفرض واقع التشرد والضياع لأفرادها - التي جل أفرادها في الغالب من النساء والأطفال - وحرمانها من العيش في مسكن يحفظ لها كرامتها هو الغرض الواضح من ورائها.

ويجرم القانون الدولي الإنساني الانتقام من المدنيين تحت أي مبرر، حيث تصنف تلك الجرائم ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في حال ارتكبت أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

جدول يوضح عدد المنازل التي تم تفجيرها مباشرة بمادة الديناميت:

م	اسم صاحب المنزل	القرية	العزلة	الوصف
1	احمد محمد الزعكري	النمغة	أنهم الغرب	مكون من دورين
2	احمد عبدالله الزعكري	النمغة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
3	حسين يحيى الزعكري	النمغة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
4	محمد مشعل الزعكري	النمغة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
5	علي أحمد علي حزام فلات	الجحاشة	أنهم الغرب	مكون من دورين
6	حزام أحمد علي حزام فلات	الجحاشة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
7	عبدالوهاب علي أحمد فلات	الجحاشة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
8	إسماعيل أحمد علي حزام فلات	الجحاشة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
9	محمد أحمد علي حزام فلات	الجحاشة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
10	عبده أحمد علي حزام فلات	الجحاشة	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
11	محمد علي عبدالله الهادي	بني عثمان	أنهم الغرب	مكون من دور واحد
12	علي عبدالله الهادي	بني عثمان	أنهم الغرب	مكون من دورين
13	عبدالله علي مرشد شريه	بني شرية	أنهم الشرق	مكون من دورين
14	ماجد عبدالله علي مرشد شريه	بني شرية	أنهم الشرق	مكون من دور واحد
15	منصور عبدالله مرشد شريه	بني شرية	أنهم الشرق	مكون من دور واحد
16	علي عبدالله علي شريه	بني شرية	أنهم الشرق	مكون من دور واحد
17	احمد هادي عبدالله علي شريه	بني شرية	أنهم الشرق	مكون من دور واحد
18	محمد علي علي سالم جبهان	النامرة	العبيسة	مكون من دورين
19	حسين علي علي سالم جبهان	النامرة	العبيسة	مكون من دورين
20	زيد علي صالح عمير	جلح	العبيسة	مكون من دور واحد
21	فهد احمد احمد النمشة	الهيجة	العبيسة	مكون من دور واحد
22	أحمد أحمد احمد النمشة	الهيجة	العبيسة	مكون من دور واحد
23	اسماعيل أحمد أحمد النمشة	الهيجة	العبيسة	مكون من دور واحد
24	خالد أحمد أحمد النمشة	الهيجة	العبيسة	مكون من دور واحد
25	حمير أحمد أحمد النمشة	الهيجة	العبيسة	مكون من دور واحد

وكذلك وثق فريق الرصد الميداني (713) حالة انتهاك بحق منازل أبناء قبائل حجور توزعت ما بين الاقتحام والتفتيش والنهب والاحراق والقصف والاحتلال الذي يوضحها الشكل الآتي:

عدد المنازل التي تم انتهاكها من قبل **جماعة الحوثي** المسلحة

740

56
قصف نتج عنه تدمير حريق

45
قصف ونهب واحتلال

25 تفجير

67 اقتحام وتفتيش

02 حرق بالبنزين

202 اقتحام ونهب

174 نهب واحتلال

153 قصف نتج عنه تدمير جزئي

14 قصف نتج عنه تدمير كلي

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية (م، س،ع ،ج) أنه في يوم 26/2/2019 تمكن مسلحو جماعة الحوثي من اقتحام قريته ثم القيام بزراعة المتفجرات في انحاء مختلفة من منزله السكني ثم قاموا بتفجيره، كما أفاد الشاهد (م، ع، ج) بأن جماعة الحوثي قامت بزراعة المتفجرات في انحاء مختلفة من منزل هذا الضحية ثم القيام بتفجيره.

وأفاد (ح،م، ع) ولد الضحية (م، ع ، ع، هـ) أنه في يوم السبت الموافق 9/3/2019 بعد تمكن مسلحي جماعة الحوثي من اقتحام القرية والسيطرة عليها، قاموا بتفخيخ منزل والده ومنزل جده ثم تفجيرهما.

الاعتداء على الممتلكات الخاصة

أجمعت كافة النظم القانونية والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية أن حق الملكية حق أصيل لكل انسان لا يمكن مصادرته أو الاعتداء عليه أو الانتقاص منه، الا أن هذا الحق لم يسلم من الاعتداء من قبل جماعة الحوثي المسلحة حيث وثق فريق الرصد الميداني عدد (3979) حالة نهب خاصة لممتلكات سكان مديرية كشر التي تقطنها قبائل حجور، والجدول الآتي يوضح تفاصيل هذه الانتهاكات:

الممتلكات الخاصة التي نهبتها جماعة الحوثي المسلحة

نهب أثاث المنازل	نهب سيارات	نهب وتحطيم شاحنات	درجات نارية	محلات تجارية كبيره
713	65	45	15	12

بقالات	محلات بيع ملابس	مستوصفات وعيادات وصيدليات	وكالة بيع الغاز	مولدات كهربائية	اتلاف مزارع	مكتبات	مضخات مياه
15	04	08	02	65	3000	12	23

التهجير القسري:

يعد التهجير القسري للمدنيين ضمن الجرائم المعاقب عليها في التشريعات الوطنية كما يصنفها القانون الدولي ضمن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقد تمكن فريق الرصد الميداني من رصد وتوثيق حالات تهجير قسري من قبائل حجور لعدد(882) أسرة، إجمالي عدد سكانها (5083) شخص، نسبة (47%) منهم أطفال، ونسبة النساء إلى الرجال (52%) ، كما أن وضع الأشخاص تحت حالة من الملاحقة والتخويف والإرهاب تجعل الشخص من الناحية الفعلية مخيراً بين الرحيل القسري أو اختيار البقاء مع انتظار القتل أو الاعتقال. وقد حصل فريق الرصد الميداني على كشف يتضمن (70) حالة صدرت بحقهم توجيهات للنقاط التابعة لجماعة الحوثي بالقبض عليهم وهو ما يجعل ذلك العدد من الناحية الواقعية مجبراً على الرحيل، ويصبح من الناحية القانونية في عداد المهجرين قسراً.

حيث أفاد بعض الضحايا المهجرين منهم (ن، م ، أ) العمر(40) عاما من قرية بني قماس بأن مسلحي جماعة الحوثي اقتحموا قريته بتاريخ 9/3/2019 وداهموا المنازل ونفذوا حملة اختطافات واسعة مما اضطره إلى الفرار من منزله قسراً حفاظاً على حياته.

وفي قرية بني سعيد أفاد الضحية (ي، ق ، س) أن منزله تعرض للمداهمة عدة مرات من قبل مسلحي جماعة الحوثي بحثاً عنه، كما تعرض شخصيا للرصد والمتابعة والمراقبة له بغرض اعتقاله غير أنه تمكن من الإفلات من قبضتهم ومغادرة قريته.

حالات النزوح:

القصف العشوائي المتعمد من قبل جماعة الحوثي بالأسلحة المتوسطة والثقيلة بما فيها الصواريخ البالستية صوب بيوت ومنازل سكان قبائل حجور دفع بالسكان نحو خيارين صعبين، إما البقاء في مساكنهم ومواجهة الموت المحقق أو الرحيل والنزوح إلى مناطق آمنة حماية لأرواحهم وأرواح أطفالهم. وقد وثق فريق الرصد الميداني نزوح (1250) أسرة وبإجمالي عدد أفرادها (10862) معظمهم من النساء والأطفال، نزحوا من منازلهم إلى مناطق أخرى في محافظة حجة والمحافظات الأخرى. ومن خلال النظر إلى المنهجية التي تتبعها جماعة الحوثي ذات الصبغة الطائفية، يتضح بجلاء أن جماعة الحوثي تتخذ من سياسية التهجير والنزوح وسيلة تهدف من خلالها إلى تغيير ديموغرافي لسكان المناطق التي تسيطر عليها.

انتهاك الحق في التعليم:

تبلغ عدد المدارس بمديرية كشر التي يقطنها قبائل حجور، (107) مدرسة، وقد تسببت المواجهات المسلحة في تعطيل الدراسة في جميع تلك المدارس للفصل الثاني من العام الدراسي 2018/ 2019 مما تسبب في حرمان عدد أكثر من (10000) طالب وطالبة من مواصلة دراستهم بعد تحويل جماعة الحوثي (18) مدرسة الى ثكنات عسكرية لتخزين الأسلحة وتدريب مقاتليها، وتم تحويل (22) مدرسة إلى سكن للنازحين.

وتم حرمان أكثر من (1300) معلم من استلام مرتباتهم مما اضطرهم إلى صرف جل أوقاتهم في البحث عن مصدر رزق يقوت أطفالهم، فيما تعرض (7) من المعلمين للقتل من قبل مسلحي جماعة الحوثي وأصيب (25) آخرون بجروح مختلفة، كما تعرض(8) من المعلمين للاعتقال والاخفاء القسري، فيما تعرض (350) معلما آخر للتهجير القسري، أما من تبقى من المعلمين في المديرية فقد تحقق فريق الرصد الميداني من حضور (75) معلماً دورات طائفية لجماعة الحوثي، استمع فريق الرصد لشهادات (13) معلماً، حيث ذكروا أن حضور تلك الدورات أمر اجباري من قبل جماعة الحوثي، يشرف على تنفيذها مشرفون عينتهم جماعة الحوثي.

انتهاك حقوق الطفل:

يعد الأطفال من أكثر الفئات المنُتهَكة حقوقهم لضعفهم ولقلة خبرتهم بالحياة، لذلك وفرت لهم القوانين الدولية حماية خاصة إلى جانب الحماية العامة للمدنيين، ولتزايد الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال خصوصاً أثناء النزاعات المسلحة. فقد اعتمدت الأمم المتحدة مفوضاً سامياً خاصاً بالأطفال والنزاعات المسلحة، كما يقوم المفوض السامي سنوياً بإصدار قائمة سوداء بمنتهكي حقوق الطفولة في العالم، وقد عرض الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق في تقريره للعام 2003 قائمة بالانتهاكات الأشد خطورة على حقوق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة اشتهرت بالانتهاكات الستة المهددة للأطفال أثناء النزاعات المسلحة وهي القتل والتشويه للأطفال، تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال، الاعتداءات الجنسية، مهاجمة المدارس والمستشفيات، قطع سبل المساعدات الإنسانية، اختطاف الأطفال واعتقالهم،

كما اعتبر القانون الدولي تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً جريمة حرب، يجب محاسبة من يرتكبها.

وقد قام فريق الرصد الميداني التابع لمنظمة رايتس رادار برصد(270) حالة انتهاك ضد الأطفال في مناطق قبائل حجور تمثلت في القتل، والاختطاف، والتجنيد، وحرمان أكثر من (10000) طالب وطالبة من مواصلة التعليم بسبب الأوضاع الأمنية وتحويل عدد من المدارس إلى ثكنات عسكرية، ونزوح وتهجير معظم الأسر من البيوت والقرى نتيجة للملاحقات والمضايقات التي تعرض لها أرباب الأسر، يضاف إلى ذلك الآثار النفسية التي تعرض لها الأطفال نتيجة القصف على منازلهم، ومداهمتها واعتقال آبائهم، وبالنظر إلى هذه الانتهاكات نجد أنها تصنف ضمن إطار الانتهاكات الستة الأكثر خطورة المشار اليها سابقا.

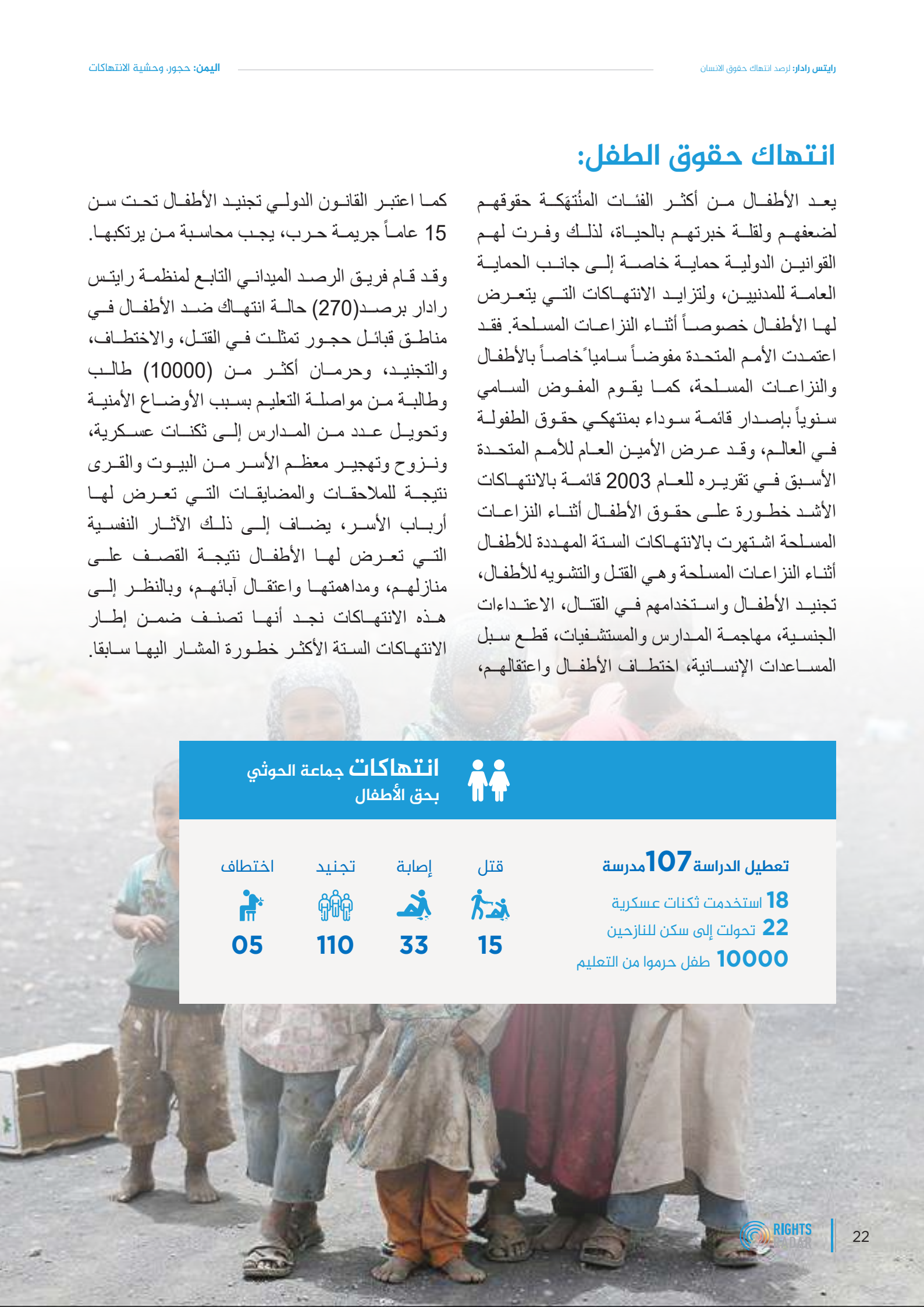

انتهاكات جماعة الحوثي بحق الأطفال

تعطيل الدراسة 107 مدرسة

18 استخدمت ثكنات عسكرية

22 تحولت إلى سكن للنازحين

10000 طفل حرموا من التعليم

قتل	إصابة	تجنيد	اختطاف
15	33	110	05

انتهاك حقوق المرأة:

تعد مناطق قبائل حجور التي استهدفت بالهجوم من قبل جماعة الحوثي المسلحة من المناطق الريفية التي حظيت فيها المرأة اليمنية بحقها في التعليم مقارنة بكثير من المناطق الريفية الأخرى في محافظة حجة، وقد اقترن التحسن في المستوى التعليمي للمرأة بحصول المرأة على بعض الحقوق ومنها مستوى المعيشة والسكن الملائم والصحة وتنظيم الأسرة والاستقرار النفسي والعائلي والحصول على الوظيفة والمشاركة في الحياة العامة، إلا أن الهجوم المسلح التي تعرضت له هذه المناطق بشتى أنواع الأسلحة الثقيلة تسبب في تراجع كبير للمستوى التي كانت قد وصلت اليه، حيث دمرت المنازل ونهبت الأموال ومدخرات النساء وتعرضت المرأة للقتل والاصابة والحرمان من التعليم والصحة والتشرد مع عائلتها في مخيمات التهجير والنزوح.

وقد انعكست تلك الانتهاكات على المرأة سلباً في نواحي إنسانية مختلفة حيث أصبحت تعاني من مصاعب كبيرة، منها استخدام الحطب وقوداً بديلا بسبب انعدام مادة الغاز أو عدم توفر قيمته، وهو ما جعل المرأة تضطر إلى قطع مسافات كبيرة لجلب الحطب على رأسها من أجل طبخ وجبات غذاء أطفالها، بالإضافة الى المعاناة نفسها في الحصول على المياه، علاوة على عدم توفر المياه النظيفة للشرب وهو ما تسبب في انتشار العديد من الامراض والأوبئة التي أودت بحياة العديد من الأطفال والنساء وضاعفت من المشاكل الصحية والمعيشية للأسر النازحة.

لم يختلف وضع المعاناة التي عاشتها المرأة النازحة في مخيمات النزوح عن المرأة التي استمرت في منازلها المحاصرة، حيث وثق فريق الرصد الميداني عدد(93) حالة انتهاك بحق المرأة في مناطق قبائل حجور.

انتهاكات جماعة الحوثي المسلحة بحق المرأة

قتل	إصابة	إجهاض	نهب مدخرات
12	15	06	53

ولادة غير آمنة

حالة وفاة أم	حالة وفاة رضيع	ولادة في العراء
01	01	03

الأعيان والمواقع التاريخية:

تعتبر الآثار مخزوناً تاريخياً وإرثا ثقافيا وتراثيا عاما للشعب اليمني، ويعد الاعتداء أو الاضرار بها جريمة وفقاً للتشريعات اليمنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

وقد وثق فريق الرصد الميداني خلال فترة الهجوم الذي شنته جماعة الحوثي المسلحة على مناطق حجور، قيام مسلحي جماعة الحوثي بانتهاك عدد (6) حالات من الأعيان التاريخية، (1) حالة تفجير، و(5) حالات تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية لمقاتليها حوثيين وتخزين الأسلحة فيها.

جدول يبيّن أسماء الأعيان التي تم تفجيرها وتحويلها إلى ثكنات عسكرية

م	اسم الموقع	القرية	العزلة	الحالة
1	حصن النمغة	النمغة	أنهم الغرب	تفجير
2	حصن المنصورة	قرية الشنفي	العبيسة	موقع عسكري
3	قلعة مدرع التاريخية	الدرب	أنهم الغرب	موقع عسكري
4	قلعة حصن القر	بني عثمان	أنهم الغرب	موقع عسكري
5	حصن المقظة	الجحاشة	أنهم الغرب	موقع عسكري
6	قلعة الحتافة	بني قماس	أنهم الغرب	موقع عسكري

استهداف المنشآت الطبية:

تعتبر المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات الميدانية والعيادات المتنقلة من الاعيان التي يحظر الاعتداء عليها أو استهدافها أو الاضرار بالعاملين فيها وفقاً لنصوص القوانين والتشريعات الوطنية، حيث ورد في المادة (19) ان للأموال والممتلكات العامة حرمة وعلى الدولة وجميع أفراد المجتمع صيانتها وحمايتها وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدواناً على المجتمع ويعاقب كل من ينتهك حرمتها وفقا للقانون. كما تؤكد نصوص وأحكام القانون الدولي الإنساني وغيرها من الاتفاقيات الدولية على هذه الحقوق. وقد وثق فريق الرصد الميداني عدم التزام جماعة الحوثي المسلحة بالمعايير الدولية المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية ومنها المنشآت الطبية، حيث قامت بمنع دخول الأدوية الى مناطق النزاع طيلة فترة الهجوم، وتعرض بعضها للقصف المباشر فيما شنت حملة اقتحام لعدد من المنشآت الطبية العامة والخاصة والصيدليات ونهب كل محتوياتها ثم إغلاقها واختطاف العاملين فيها، واتخذت بعضها ثكنات عسكرية لمسلحيها، كما قامت باختطاف عدد من العاملين في تلك المنشآت وملاحقة عدد آخر منهم، ما اضطرهم الى مغادرة منازلهم والنزوح الاجباري عن قراهم ومناطقهم وترك أعمالهم ووظائفهم الإنسانية في تلك المرافق.

وقد وثق فريق الرصد الميداني (36) حالة انتهاك ارتكبها مسلحوا جماعة الحوثي ضد المنشآت الصحية وكوادرها الطبية.

انتهاكات جماعة الحوثي للمنشآت الصحية وكوادرها الطبية

قصف منشآت طبية **02**

نهب منشآت طبية **08**

إعتقال واخفاء قسري **01**

تهجير الكادر الطبي **25**

مصادرة الحق في حرية الفكر:

حرية الفكر من الحقوق المرتبطة بكرامة الانسان وتكوينه ووجدانه التي كفلتها جميع الشرائع الدينية والقوانين الدولية.

ومن خلال مراحل تشكيل وظهور جماعة الحوثي المسلحة في صعدة عام 2004 وانتقالها من دعوة دينية تعتنق فكر طائفي يقوم على تميّز سلالي لقادتها، الى تنظيم مسلح يحمل تلك الايدلوجيا ويقاتل من أجلها، خاضت جماعة الحوثي حروبا متتالية ضد الدولة والخصوم والمخالفين لها في تلك العقيدة حتى تحقق لها اسقاط العاصمة صنعاء والسيطرة على مؤسسات الدولة والتمدد إلى المحافظات اليمنية الأخرى.

كما خاضت وما تزال تخوض حروباً متفرقة في عدد من المناطق اليمنية ضد كل من يخالفها ويؤيد الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً سواء من القبائل أو الأحزاب أو غيرهم، ويقوم منهج الجماعة الطائفي على الاعتقاد بـ(الحق الإلهي) في السلطة، والتميّز السلالي لها وأفضليتها عن بقية البشر الذي يمنحهم الاستحقاق في الحكم والولاية، واعتبار تلك العقيدة أساس ديني يستوجب القتال من أجله وإخضاع المخالفين لها ويستبيحون بموجبه كل الحقوق والحريات بما فيها حرية المعتقد وحرية العبادة وحرية التعبير فضلاً عن استباحتها وتفجيرها لدور العبادة وإزهاق دماء المعارضين لها ومصادرة أموالهم والحاق الأذى المادي والمعنوي البالغ لكل من تعتقد أنه يخالفها أو يشكل عقبة أمام مشروعها الطائفي، كما تمارس خطاب الكراهية بأبشع صوره والتحريض ضد المخالفين لها.

وثق فريق الرصد الميدانية قيام جماعة الحوثي المسلحة ب (175) حالة انتهاك ضد حرية المتعقد ودور العبادة في مناطق حجور، حيث قامت بتفجير مسجد ومدرسة لتحفيظ القرآن، واعتقال (3) من أئمة وخطباء المساجد، وقيامها بفرض (122) شخصاً من عناصرها أئمة وخطباء لمساجد مناطق حجور، وتهجير أكثر من(50) من الأئمة والخطباء الى خارج مناطق سكنهم، كما عممت الخطابات الطائفية في تلك المساجد واستخدمتها أماكن لإقامة أنشطتها الطائفية المختلفة، بالإضافة إلى قيامها بجمع الكتب التي تراها مخالفة لفكرها واحراقها، وتعليق شعاراتهم الطائفية في جدران تلك المساجد وتفرض على المصلين ترديد شعار جماعة الحوثي الذي تطلق عليه (الصرخة) عقب الصلوات.

الاعتداء على محلات الصرافة:

في مخالفة واضحة للقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، قامت جماعة الحوثي بفرض الرقابة والتفتيش والزيارات المستمرة لمحلات الصرافة، والاطلاع على الصادر والوارد من الحوالات، ومنع التحويل لمن يخالفهم، وأخذ المبالغ الكبيرة المحولة للمواطنين من ذويهم الذين تضعهم جماعة الحوثي المسلحة على قائمة المطلوبين حتى بلغ الحد أنها حددت قائمة بأسماء الأسر المستهدفة بمصادرة الأموال المحولة لأي من أفرادها.

وقد وثق فريق الرصد الميداني عدد (9) حالة انتهاك، منها (4) حالات إغلاق محلات صرافة بسبب استقبالها لحوالات مصرفية، و (5) حالات نهب تحويلات مالية. حيث أفاد الشاهد (ي ،ق، س) أن الضحية (م،ع ،هـ) تعرض لأخذ حوالته في منطقة الجحاشة بمنطقة حجور من قبل مسلحي جماعة الحوثي المكلفين بالإشراف على محل للصرافة، وكذلك التعميم على محلات الصرافة بعدم استقبال الحوالات ذات المبالغ الكبيرة، وكذلك منع استقبال الحوالات لبعض الأسر.

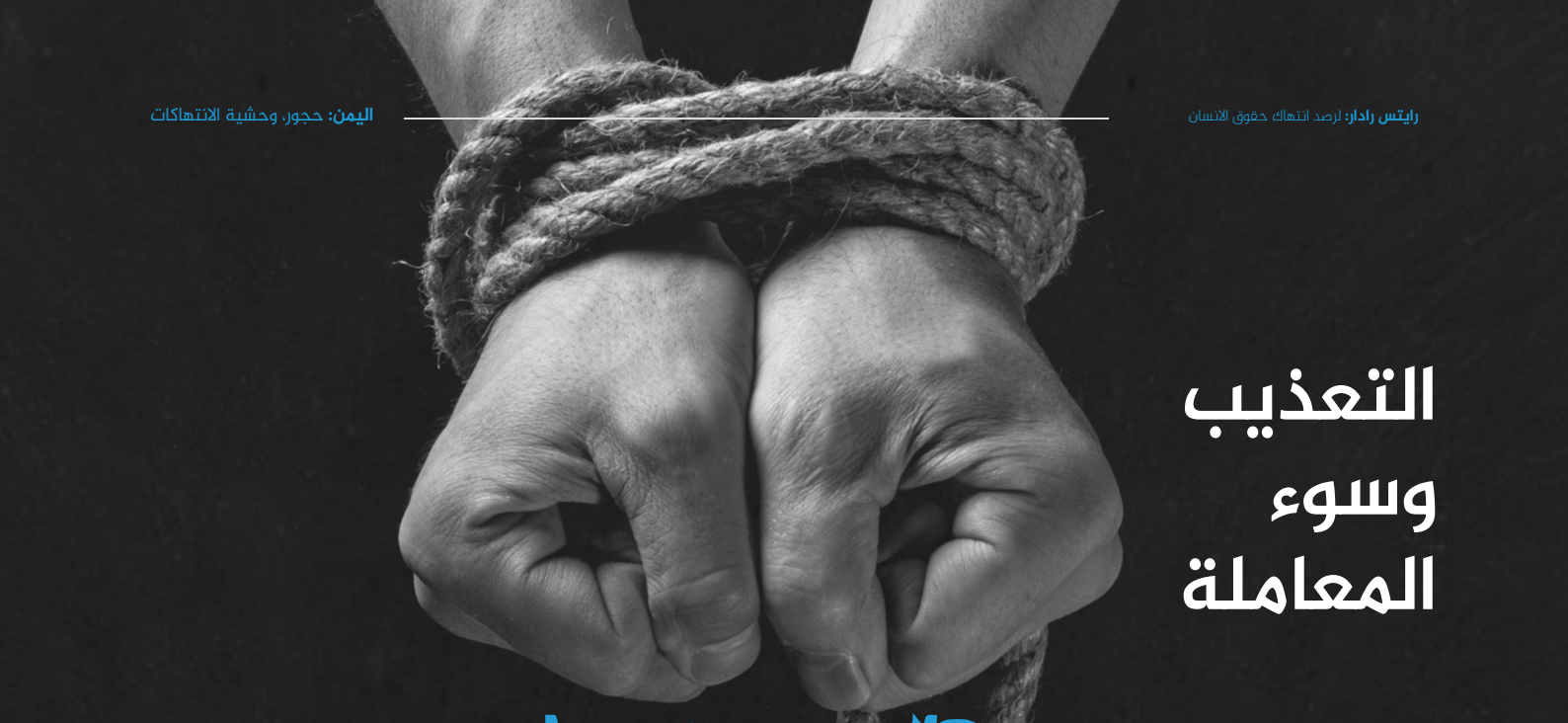

التعذيب وسوء المعاملة

عمليات تعذيب بشعة

جاء في المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية، لكن الملاحظ أن التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين واحدة من الجرائم التي تمارسها جماعة الحوثي بشكل ممنهج بحسب ما أثبته راصدونا الميدانيون وتؤكده تقارير حقوقية موثوقة أبرزها تقارير فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات الدولية وتقارير العديد من المنظمات الدولية والمحلية.

تتمحور سياسة ومنهجية الحوثي المتبعة في إخفاء المعتقلين لفترة من الزمن وعدم السماح لأسرهم بمعرفة أماكن اعتقالهم أو السماح لهم بزيارتهم، حيث رصد ووثّق فريق الرصد الميداني (22) حالة تعذيب وسوء معاملة،(2) منها حالة وفاة. واستمع الفريق إلى إفادة أحد أقارب الضحايا المعتقلين أنه بعد اعتقال الضحية (ب، أ ، م ، ر) وبقائه مخفيا لمدة (15) يوماً فوجئت الأسرة بوصول مسلحين تابعين لجماعة الحوثي وبصحبتهم الضحية الذي بدت على جسده آثار تعذيب واضحة ومنها آثار حرق بأعقاب السجائر ونتف أظافر يديه ورجليه ثم أخذوا بعض ممتلكاته من المنزل وعادوا به إلى المعتقل دون السماح له بالسلام على والدته، ثم أخذوه معهم وكانوا يقتادونه بطريقة وحشية ولا تعلم الأسرة عن مصيره شيئاً حتى الآن.

وأفاد (ز، ح، ز) أحد أقارب الضحية(زيد أحمد ناصر النمشة) أنه تم اعتقاله بتاريخ 6/3/2019 من المستشفى وهو جريح ثم ايداعه في السجن الاحتياطي بصنعاء وفي تاريخ 3/5/2019 تم ابلاغ أسرته من قبل جماعة الحوثي بحالة وفاته وما زالت جثته في صنعاء عند الحوثيين ولم يدفن حتى الآن.

وذكر (ق ، غ ، ص)، وهو معتقل سابق من أبناء حجور تم الإفراج عنه مؤخراً، أن الحوثيين قاموا بنقل الضحية (زيد أحمد ناصر النمشة) من السجن الذي كان يقبع فيه مع الضحية، إلى مكان آخر قبل الإعلان عن وفاته بأسبوع وهو بصحة جيدة.

أما الضحية (يحيى هادي النمشة) فقد أفاد أحد أقاربه وهو (أ ، غ ، ف) أنه تم اعتقاله من إحدى نقاط جماعة الحوثي المسلحة في مدينة ريدة بمحافظه عمران بتاريخ 14/3/2019 وايداعه في معتقل سري (قبو تحت الأرض) في محافظة عمران وفي تاريخ 5/5/2019 تم ابلاغنا بحالة وفاته من قبل جماعة الحوثي المسلحة وقد شوهد آثار التعذيب بوضوح على جسده، حيث لوحظ أن يده شبه مقطوعة، ورأسه منتفخ وعليه آثار تعذيب.

قصص انتهاكات مأساوية

أم تمتزج دموعها بدماء طفلها:

بعد اجتياح جماعة الحوثي قرية بني مالك احد قرى حجور وإطلاق النار بشكل هستيري، خرج سكان القرية بنسائهم وأطفالهم إلى الشعاب والأودية وكان فيهم امرأة تحتضن طفلها الذي لم يتجاوز عمره الشهر الثالث لكنها من هول الفاجعة تعثرت أثناء نزولها في منطقة وعرة فوقع طفلها على الأرض وتهشم رأسه وخرج دماغه ثم احتضنته والدموع تنهمر من عينيها لتختلط بدماء طفلها.

أم تضع جنينها وتودع الحياة:

(ف، ج ، م ، ج) امرأة من قرية مزرعة في عقدها الرابع وحامل في شهرها التاسع أصابها الذهول والذعر يوم أن رأت مسلحي جماعة الحوثي يقتحمون قريتها دون رحمة أو إنسانية فأصابها نزيف حاد ولم يتمكن زوجها (ي، ي، ق) من اسعافها واستمر بها الحال من سيئ إلى أسوأ حتى يوم الجمعة الموافق 15/3/2019 الذي أسقطت فيه بجنينها وفارقت الحياة على إثره.

طفل يولد في العراء ويفارق الحياة:

هرعت المرأة (أ ، ع، ز) من قرية الزعاكرة إلى العراء وهي في حالة مخاض خوفاً من بطش جماعة الحوثي التي داهمت قريتهم لتضع وليدها في العراء واضطرت إلى قطع الحبل السري باستخدام حجر لعدم توفر وسيلة أخرى، ما سبب نزيفا حادا لطفلها الوليد ليفارق الحياة إثر ذلك أمام أعين والدته العاجزة عن انقاذ حياته.

شاب يتعرض لأسوأ تعذيب:

(ب، أ ، م ، ر) في العشرين من عمره عاد إلى منزله بعد سماعه قرار العفو الحوثي عن سكان مناطق حجور، ليتم مداهمة منزله وترويع أهله واعتقاله واقتياده إلى جهة مجهولة عدة أسابيع ثم جاءوا به إلى منزله وعليه آثار التعذيب الوحشي في مناطق مختلفة من جسده مع نزع اظافر يديه وقدميه ليدلهم على بعض مقتنياته وبعد العثور عليها وأخذها من قبلهم، لم يسمحوا له بمقابلة أمه، بل أعادوه إلى معتقلهم المجهول ولم يرحموا توسلات أمه المكلومة.

ميت يتعرض قبره ومصادرة جثته:

الشاب (خ، ح ، ص) العمر (37) شارك في الدفاع عن أهله ومنطقته وقتل في بداية المواجهات ليوارى جثمانه الثرى من قبل أقربائه، وبعد اقتحام مسلحي جماعة الحوثي لقريته قاموا بنبش قبر هذا الشاب بذريعة البحث عن أسلحة مخزونة فيه ومصادرة جثته.

جدول يوضح عدد ونوع الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي في مناطق حجور

نوع الانتهاك	عدد الانتهاكات	ملحوظات	نوع الانتهاك	عدد الانتهاكات	ملحوظات
قتل مدنيين	117	منهم(14)طفلا و(12)امرأة	مزارع	3000	
إصابات مدنيين	537	(33)طفلا و(15)امرأة	مكتبات	12	
اختطاف واخفاء قسري	337	منهم (5)اطفال	نقاط تفتيش ودوريات	45	
تهجير قسري	882	أسرة	انتهاك دور العبادة	174	
نزوح	1250	أسرة	تعطيل التعليم في المدارس	107	(18) حولتها ثكنات عسكرية ،(22)سكن للنازحين
تفجير المنازل	25		حرمان الطلاب من الدراسة	10000	
اقتحام وتفتيش	76		حرمان المعلمين من رواتبهم	1300	
حرق منازل بمادة البنزين	2		الاعيان والمواقع التاريخية	6	تم تفجيره (5)ثكنات عسكرية
اقتحام ونهب المنازل	202		منشآت صحية	8	
نهب واحتلال المنازل	174		تهجير كوادر طبية	25	
قصف منازل نتج عنه تدمير جزئي	153		حالات اجهاض	6	
قصف أدى إلى حريق	14		حالة ولادة في العراء	3	
قصف نتج عنه تدمير كلي	56		حالة الولادة الغير آمنة	3	
قصف ونهب واحتلال منازل	45		اغلاق محلات صرافة	4	
نهب أثاث المنازل	713		نهب حوالات	5	
نهب سيارات مختلفة الأنواع	65		تفجير مسجد ومدرسة تحفيظ	2	
نهب قلابات	45		تعيين عناصرها أئمة وخطباء للمساجد	122	
نهب دراجات نارية	15		تجنيد أطفال	110	
نهب محلات تجارية كبيرة	12		اجبار المعلمين على حضور دوراتهم الطائفية	75	
نهب محلات تجارية صغيرة (بقالات)	15		التعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين	22	
نهب محل ملابس	4				
نهب مستوصفات وعيادات وصيدليات	8				
نهب وكالة غاز	2				
نهب مولدات كهربائية	65				
نهب مولدات ومضخات مياه	23				
اجمالي الانتهاكات	20561 انتهاك				

استنتاجات

1. ارتكبت جماعة الحوثي المسلحة على نحو متعمد انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان في مناطق قبائل حجور بمديرية كشر، الواقعة في محافظة حجة، تم رصد وتوثيق (20561) حالة منها.
2. يمكن تصنيف العديد من حالات الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة لحوثي المسلحة على أنها تصل الى مستوى جرائم حرب وضد الإنسانية.
3. وفقاً للمبادئ المستقرة لدى فقهاء القانون بفروعه المختلفة، وبخاصة القانون الدولي الانساني وقوانين حقوق الانسان، تعد قيادة جماعة الحوثي مسؤولة عن جميع الجرائم والانتهاكات التي حدثت في مناطق حجور.
4. تعرضت المرأة لانتهاكات واسعة، تضمن حالات قتل واصابة ونهب ممتلكات وتهجير قسري ونزوح اضطراري وقتل أفراد أسرها أمام أعينها، والمعاناة الكبيرة جراء تعريضها للخطر.
5. أظهرت الاحصائيات أن الأطفال هم المتضرر الأكبر جراء ما تعرضت له مناطق حجور من اعتداء وتدمير للمساكن والمنشآت العامة والخاصة انعكس بشكل مباشر على حالة الأطفال الصحية والنفسية.

التوصيات

1. تدعو منظمة رايتس رادار المنظمات الحقوقية الدولية إلى ضرورة زيارة مناطق حجور للاطلاع على حجم الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبها مسلحوا جماعة الحوثي بحق أبناء قبائل حجور.
2. نطالب الأمم المتحدة وممثلها الخاص الى اليمن للقيام بواجبها القانوني والإنساني تجاه أبناء حجور ومحاسبة جماعة الحوثي المسلحة على كل الانتهاكات الي ارتكبتها ضدهم.
3. نطالب مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان بالعمل الجاد والدؤوب على رصد وتوثيق الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي المسلحة، بحق أبناء قبائل حجور.
4. تدعو المنظمة فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بمجلس الأمن، وكذا مجموعة الخبراء التابعة لمجلس حقوق الانسان، الى إيلاء اهتمامها بالانتهاكات التي وقعت في مناطق حجور وما نتج عنها من مآسٍ انسانية كبيرة، بما يخلي مسئوليتهما المهنية والانسانية والأخلاقية، بما في ذلك نقل الحقائق للجهات التي عيّنتها والعمل على على عدم إفلات الجناة من العقاب.
5. نطالب المنظمات الحقوقية المحلية والدولية بالقيام بدورها في توثيق الانتهاكات المرتكبة في حجور ولعب دور فاعل من أجل وقف الانتهاكات بحق أبناء حجور وجبر الضرر.
6. ندعو مجلس النواب اليمني (البرلمان)، الى القيام بدوره في الوقوف الى جانب أبناء مناطق حجور، الذين تعرضوا للانتهاكات، من أجل صون حقوقهم المهدورة والعمل على جبر الضرر، جراء ما تعرضوا له من تعسّفات من قبل مسلحي جماعة الحوثي.

منظمة رايتس رادار

من نحن؟

منظمة (رايتس رادار) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية وغير ربحية، لمراقبة وتعزيز حقوق الإنسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبنّي قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي، وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاق، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئ والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شبكة واسعة من المراسلين والراصدين والموثّقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث الآليات في عملية الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

أهدافنا:

- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان العربي.
- المناصرة والدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- التشبيك والشراكة مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.
- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية.

رؤيتنا:

التميّز في رصد وتوثيق ومناصرة حقوق الإنسان في العالم العربي.

رسالتنا

منظمة حقوقية غير ربحية للدفاع عن حقوق الانسان العربي ومناصرة قضاياه العادلة من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات واصدار البيانات والتقارير والتشبيك والشراكة مع المنظمات الحقوقية الاقليمية والدولية وخلق فرص تدريب وبناء القدرات للكوادر والقيادات الحقوقية.

قيمنا :

- المسؤولية.
- المصداقية.
- الاستقلالية.
- الشفافية.

برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدين المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقا للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدين والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثّقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائيا للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معا من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة الى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزء رئيسي من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحريات العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتنطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئ

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتنطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوّقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقا أساسيا للجميع، لكي يشكل سياجا حاميا لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.

اليمن: حجور، وحشية الانتهاكات

تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق حجور

حزيران/يونيو 2019

RIGHTS RADAR

E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Amsterdam, The Netherlands

RightsRadar